تاريخ القبول: ٢٠٢٢/٨/١٠ تاريخ النشر: ٢٠٢٢/١٠/١ المجلد ١ / العدد ٢ / ٢٠٢٢ م (١٤٤٣هـ)

آثر عجز الموازنة العامة للدولة في العراق على بعض المتغيرات الاقتصادية خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٩)

م.م مشتاق لطيف سعيد
كلية الامام الجامعة - قسم ادارة الاعمال
mushtaqlateef@alimamunc.edu.iq

المستخلص:

تعاني كثير من الدول النامية من نقص في مواردها الاقتصادية وانخفاض في مستويات الدخل القومي ودخل الفرد فضلاً عن قلة إيراداتها وزيادة نفقاتها العامة مما يسبب عجزاً مزمناً في موازناتها ، ولكون العراق من هذه الدول النامية فأن اقتصاده يتسم بالسمات نفسها ، لذا جاء هذا البحث لدراسة اثر العجز المالي على بعض المتغيرات الاقتصادية مستخدماً البرنامج الإحصائي (SPSS) وتوصل البحث الى أن العجز المالي له أثرٌ على الناتج المحلي الاجمالي ، ولم يظهر اثراً على كل من الرقم القياسي لأسعار المستهلك وسعر الصرف .

الكلمات المفتاحية: عجز الموازنة ، الناتج المحلي الاجمالي ، سعر الصرف ، الرقم القياسي لاسعار المستهلك .

تاريخ القبول: ٢٠٢٢/٨/١٠ تاريخ النشر: ٢٠٢٢/١٠/١ المجلد ١ / العدد ٢ / ٢٠٢٢ م (١٤٤٣هـ)

The effect of the government budget deficit in Iraq on some economic variables during the period (2004-2019)

Instr.M.A. Mushtaq Latif Saeed
Imam University College - Department of Business Administration
mushtaqlateef@alimamunc.edu.iq

Abstract:

Many developing countries suffer from a shortage of their economic resources, a decrease in the levels of national income and per capita income, in addition to a decrease in their revenues and an increase in their public expenditures, which causes a chronic deficit in their budgets, and since Iraq is one of these developing countries, its economy is characterized by the same features, so this research came to study The effect of the financial deficit on some economic variables using the statistical program(SPSS) .

The research concluded that the fiscal deficit has an impact on the gross domestic product, and did not show an effect on both the consumer price index and the exchange rate.

key words: budget current, gross domestic product, exchange rate.

المقدمة:

تُعدُّ مشكلة عجز الموازنة من المشكلات الاقتصادية التي كَثُر فيها النقاش واختلفت بشأنها الآراء وقد أصبحت الصفة المميزة لأغلب الموازنات الدولية التي اسفرت نتائجها عجزاً في بعض موازناتها الى عدم قدرة هذه الدول في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وانطلاقاً من الأهمية التي تلعبها الموازنة في حياة الاشخاص ودورها في تنشيط عجلة الاقتصاد نحو التقدم والرفاه ، فأن ارتفاع هذا العجز ، قد يؤدي الى تهديد الاستقرار النقدي للدولة ، كما يسهم الوضع التوازني للموازنة في تحسين الأوضاع الاجتماعية للأفراد وفي النهوض بمستويات اقتصاد الدولة ، ولهذا فقد زادت أهمية هذا الموضوع عند اكثر الاقتصاديين والمفكرين المعاصرين ، وبالتالي زادت البحوث التي حاوت إيجاد الحل لهذه المشكلة ، واقترحت أدوات لتمويل هذا العجز بالشكل الذي يكفل تخفيف وتجنب الآثار السلبية الناجمة عنه . والعجز هو زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة ، بمعنى أن الإيرادات لا تغطي النفقات العامة خلال السنة المالية الحالية ويكون الادخار الحكومي سالباً ويمثل الفارق بينهما قيمة عجز الموازنة ، وتعود هذه الظاهرة المعقدة الى عدة عوامل ومؤثرات تسهم في حدوث العجز وتفاقمه ، وهي عوامل تعود الى التغيرات التي تحدث في النفقات والإيرادات العامة للدولة ، وبمعنى آخر فإن العامل الأول لحدوث عجز الموازنة العامة يتمثل في تزايد نمو النفقات العامة من جهة . أما العامل الثاني فيتمثل في تباطؤ نمو الإيرادات العامة من جهة أخرى .

مشكلة البحث:

وتتمثل في معرفة مدى الأثر الذي يحدثه العجز المالي على بعض المتغيرات الاقتصادية ، ويمكن صياغتها في الشكل التالي : هل لعجز الموازنة الحكومية أثر على بعض المتغيرات الاقتصادية العراقية ؟.

الفرضية :

لا يوجد أثر لعجز الموازنة الحكومية على كل من :

أ - الناتج المحلي الإجمالي .

ب - الرقم القياسي لأسعار المستهلك .

ت - سعر الصرف

الاهداف :

يهدف البحث إلى

أ - التعرف على الموازنة العامة واهدافها وسماتها وهيكلها .

ب - التعرف على اسباب عجز الموازنة الحكومية وطرائق معالجتها .

ت - قياس أثر عجز الموازنة الحكومية على بعض المتغيرات اقتصادية والتي هي (الناتج المحلي، الرقم القياسي لأسعار المستهلك ، سعر الصرف) .

المنهجية :

تم اعتماد المنهج الإستقرائي والإسلوب الكمي في معرفة أثر العجز الحكومي على المتغيرات قيد البحث .

المطلب الاول - مفهوم الموازنة العامة وسماتها واهدافها

اولاً - مفهوم الموازنة:

تعد الموازنة الاداة التي تستعملها السلطة التشريعية للتعرف على كفاءة أجهزتها التشريعية والتنفيذية من خلال النظر الى مدخلات ومخرجات هذه الموازنة في تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للأفراد، وقد عرفها قانون اصول المحاسبات العراقي المعدل بالفقرة (اولا) من المادة الثانية ("بانها : جدول لتخمين الواردات والمصروفات لسنة مالية واحدة تعين في قانون الموازنة الحكومية")[١]، وتظهر اهمية الموازنة للدولة من انها تعبر عن اهداف الدولة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ومن خلالها يبرز دور الدولة في التأثير على تلك الانشطة ، وتعد هذه العملية السنوية أداة رئيسة من خلال التوجيه المركزي الذي تستخدمه السلطة التشريعية للاقتصاد القومي ؛ لأن الموازنة تستوعب جانباً مهما من الدخل القومي من خلال الإيرادات التي تحصل عليها والنفقات التي تعطيها ، والذي يُعدُّ قوة دفع للاقتصاد وبذلك تكون الركيزة الاساسية للإستثمار والإستهلاك العامين وتوزيع الدخل القومي[٢].

ثانياً - السمات الأساسية للموازنة العامة:

يمكن تحديد السمات الأساسية للموازنة العامة بالآتي :

أ - تقدير النفقات والإيرادات: إنّ الموازنة العامة هي بمثابة بيان لما تتوقع السلطة التنفيذية أن تنفقه وتحصله عليه من إيرادات مالية خلال مدة زمنية قادمة تقدر بسنة واحدة في أغلب الأحيان حيث تقوم السلطة التنفيذية (ممثلة بوزارة المالية) بإجراء هذا التقدير أو التوقع قبل أن تعرضه على السلطة التشريعية وهي بذلك تعد الموازنة بما تتضمنه من بنود الإيرادات والنفقات ومبالغها بمثابة برنامج عمل الحكومة في الفترة القادمة إذ يعكس هذا البرنامج سياستها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة من خلال ما تنصرف إليه أوجه الإنفاق والإيراد المختلفة[٣].

ب - الموازنة العامة إجازة : ينطوي قانون الموازنة على إجازة (من قبل الشعب ممثلاً في السلطة التشريعية) للسلطة التنفيذية بالقيام بعمليات الإنفاق المختلفة التي تتضمنها موازنة الدولة بما تتطلبه من ضرورة تدبير الأموال اللازمة لتغطية النفقات من المصادر المختلفة للموارد ، لذلك تقرر القواعد التقليدية لإجازة الموازنة العامة ضرورة تحديد حجم النفقات العامة قبل إجازة الإيرادات العامة اللازمة لتمويلها، فتقوم السلطة التشريعية بمناقشة عناصر النفقات العامة بصورة تفصيلية تسمح بمناقشة جوانب السياسة الإنفاقية التي تهدف الى إشباع الحاجات العامة التي تحدد في ضوء الفلسفة السياسية والاجتماعية

---

(١) منشورات وازرة المالية ، قانون أصول المحاسبات العامة العراقي ، رقم ٢٨ لسنة ١٩٤٠ المعدل .

(٢) ينظر: رمزي زكي، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة للدولة في دول العالم الثالث، سينا للنشر، القاهرة، 1992، ص25 .

(٣) ينظر: عادل احمد حشيش ، اساسيات المالية العامة ،دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ، ١٩٩٦، ص٢٦٩ .

والاقتصادية للدولة إذ يحكم تحديد الدولة لحاجاتها العامة الى ظروفٍ وعواملٍ سياسية ترتبط بأيدولوجيتها ، وبعد إجازة النفقات العامة تناقش تقديرات الإيرادات العامة بأنواعها المختلفة في ضوء المبررات التي تضمنها البيان المالي الذي ترفقه الدولة بمشروع الموازنة العامة وذلك لتحديد نطاق هذه الإيرادات في الإطار اللازم لتغطية النفقات العامة في مجموعها من ناحية ، ولتوزيع الأعباء المالية بين فئات المجتمع وعلى وفق المقدرة التكليفية للممولين من ناحيةٍ اخرى [١].

ثالثاً - أهداف الموازنة:

يمكن إجمال أهم أهداف سياسة الموازنة بما يلي :

أ - التوزيع الأمثل للدخل: أن سياسة الموازنة لها دور كبير في عملية توزيع الاموال ؛ وذلك بإستخدام أدواتها من نفقات وايرادات بحيث تقوم الحكومة في البداية بالتأثير في التوزيع الأولي للدخل وبعد ذلك تقوم بإعادة توزيع الدخل لفائدة الطبقات المحرومة من خلال توجيه الإنفاق العام لإقامة وانشاء المنشآت الخدمية وتقديم الإعانات بمختلف أنواعها ، ومن أهم الأدوات التي تستخدمها الدولة من أجل تقليل الفوارق والتوزيع العادل للدخول بين مختلف أفراد المجتمع هي الضريبة ، و تعد سياسة الانفاق من ابرز أدوات سياسة الموازنة الأكثر فاعلية لتحقيق توزيع امثل للدخل [٢].

ب - تحقيق التنمية الاقتصادية: أن الإنفاق العام يساهم بقدر كبير في عملية التنمية الاقتصادية، ويتوقف ذلك على حسب نوعية الإنفاق والمجالات التي تذهب إليها النفقات ، حيث تقوم الدولة بتوجيه اموال ضخمة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية نحو الازدهار، وذلك بتخصيص مبالغ طائلة لمشاريع تنموية كبيرة ونفقات استثمارية وتحويلية وخدمية يكون الغرض منها هو النهوض بالتنمية الاقتصادية للبلد ، لذلك لابد للدولة أن توجه الإنفاق العام للمجالات الإنتاجية من أجل مساهمتها في التنمية الاقتصادية وإعادة تكوين الدخل الوطني ، إن أهم أولويات سياسة الموازنة هو الوصول لتحقيق تنمية اقتصادية ، لأن سياسة الموازنة مرتبطة بالإجراءات التي تقوم بها الحكومة اتجاه إيراداتها ونفقاتها، فضلاً عن ان هذه الأدوات تؤثر على التنمية الاقتصادية عن طريق تأثيرها على المناخ الاستثماري من خلال توفير البنى التحتية التي تعد من دعامات الاستثمار [٣].

ت - تحقيق الاستقرار الاقتصادي: تعدُّ سياسة الموازنة من أهم السياسات التي تستخدمها الدولة لتحقيق الإستقرار الاقتصادي ، لأنَّ سياسة الموازنة لها دور كبير في علاج التقلبات

---

(١) زهرة خضير عباس العبيدي ، تحليل أسس تبويب استخدامات الموازنة العامة ومواردها دراسة تطبيقية على موازنة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – مركز الوزارة ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥، ص١١ .

(٢) جمال العمارة، أساسيات الموازنة العامة للدولة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000 ، ص 25.

(٣) محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة، الأردن، ط٤، 2012 ، ص 30 .

التي تصيب الاقتصاد الوطني ، ومن ابرز أولوياتها هو تحقيق حد مناسب من الاستقرار في مستويات التشغيل والإنتاج والأسعار ، وتذهب وظيفة الاستقرار الاقتصادي الى تحسين توازن الاقتصاد الوطني داخلياً وخارجياً ، وذلك بالمحافظة على الطاقة الإنتاجية للاقتصاد وتحقيق الاستقرار النسبي للمستوى العام للأسعار، فهي من أهم الادوات التي تستخدمها الدولة للسيطرة على المشكلات الاقتصادية وعلى وجه الخصوص مشكلة التضخم أو الكساد ؛ وذلك لتأثيرها الكبير على مستوى الدخل، ومستوى العمالة والمستوى العام للأسعار ، وبالتالي السيطرة على معدلات التضخم ، ولهذا فهي تُعدُّ عاملاً أساسياً لتحقيق الإستقرار الإقتصادي ، وذلك بوساطة أدواتها المختلفة ، ومن أهم أدواتها هي سياسة الإنفاق العام والتي تعتمد على تقليل أو زيادة الإنفاق أو إعادة هيكلته [١].

رابعاً - هيكل الموازنة العامة:

للموازنة العامة جانبين هما الإيرادات العامة والنفقات العامة .

أ - الإيرادات العامة : تمثل الإيرادات العامة جميع الاموال التي تحصل عليها الدولة من أوجه الإيرادات المختلفة والمخصصة لمواجهة النفقات العامة ، أي أنَّ الإيرادات : هي جميع الاموال التي تتحصل عليها الدولة بصفتها السيادية سواء أكانت مقابل الخدمات التي تقدمها للأفراد (الرسوم) أم من غير مقابل (كالضرائب) ، فضلاً عن إيرادات أملاك الدولة (دخل الدومين) [٢].

ب - النفقات العامة: هي جميع الاموال المخصصة في الموازنة سواء أكانت جارية أم استثمارية ، والتي تتركز في السلع والخدمات التي تشتريها جميع المؤسسات والدوائر والمرافق العامة ، فضلاً عن المدفوعات التي تساعد على رفع المستوى المعيشي للأفراد لمواجهة آثار التقلبات الاقتصادية ولاسيما البطالة [٣]، وتنقسم الى قسمين هما[٤]:

- النفقات الجارية: وتتمثل بالنفقات والمعاملات الجارية اللازمة لتسيير عمل دوائر للدولة العامة.
- النفقات الاستثمارية: ان هذا النوع من النفقات يتكون من نفقات المشاريع الاستثمارية التي تمثل المحدد الثاني للدخل القومي بعد الإستهلاك ، والذي يُعدُّ من أكثر العوامل عرضة للتقلبات الاقتصادية ، كما أنَّ عملية فصل النفقات إلى جارية وإستثمارية في الموازنة تُعدُّ ذات أهمية كبيرة ؛ لأن عدم فصلهما يؤدي الى إرباك التحليل الاقتصادي وصياغة السياسة المالية وفي حالة عجز الموازنة يجب معرفة أن هذا العجز يمول النفقات الجارية أم النفقات الاستثمارية ؟.

---

(١) جمال العمارة، أساسيات الموازنة العامة للدولة، ص ٣١ .

(٢) حياة بن إسماعيل : تطوير إيرادات الموازنة العامة للدولة (دراسة نظرية) ، القاهرة، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، ط1 ، ٢٠٠٩، ص ١٤ .

(٣) سلام كاظم شاني ، تحليل العلاقة بين الموازنة العامة والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة ١٩٨٨-٢٠٠٩ ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، ٢٠١١، ص١٥ .

(٤) المصدر السابق.

المطلب الثاني - مفهوم عجز الموازنة وأسبابه وطرائق معالجته

اولاً - مفهوم عجز الموازنة:

إنَّ مفهوم عجز الموازنة العامة يُعبرُ عن زيادة نفقات الحكومة على إيراداتها؛ ومن هذا المفهوم نرى أَنَّ العجز يحصل بفعل عدم إستجابة الضرائب ، والرسوم للزيادة الحاصلة في النفقات العامة، وهذا هو المفهوم العام للعجز إلا أنَّ هناك من عَرفهُ حسب اختصاصه فهناك من عرفه من وجهة نظر إجتماعية وإقتصادية بأنّه نقص الايرادات عن تمويل النفقات بأشكالها المتعددة (الجارية والاستثمارية) ،الأمر الذي يدفع الدولة لتغطية هذا الفارق عن طريق الاقتراض الداخلي او الخارجي بهدف أنجاز الاهداف الإجتماعية والإقتصادية [١] ، وهناك أنواع من العجز في الموازنة الحكومية وهي كالتالي [٢]:

أ - العجز المؤقت : يسمى هذا النوع من العجز بالعجز الموسمي ، ويحدث بسبب ظروف آنية وأزمات طارئة غير عادية أو بسبب خطأ في تقدير الموقف اتجاه بعض عناصر الموازنة وهذا النوع من العجز يزول بزوال السبب الذي تسبب في احداثه وبالإمكان علاجه بعد مدة زمنية معينة قد تكون في الموازنة القادمة.

ب - العجز المنظم : ويسمى كذلك بالعجز المخطط وتُعدُّ نظرية العجز المخطط أن توازن الموازنة العامة، هو الأصل أيّ أنَّ سياسة تنظيم العجز في الموازنة العامة تُعدُّ حالة مؤقتة لمعالجة حالة التوازن الإقتصادي ثم العودة الى توازن الموازنة بعد تحقيق ذلك ويجب أن لا يكون هذا التوازن على حساب التوازن الاقتصادي ، ويعرف بأنه العجز الذي تسمح به الدولة في الموازنة ضمن حدود وشروط معقولة على وفق دراسات دقيقة ، حيث تقوم الدولة بصورة مقصودة بزيادة النفقات على الإيرادات وقد يطول ويقصر أحياناً حسب الظروف التي تمر بها الدولة.

ت - العجز البنيوي أو الهيكلي نوع من انواع العجز الذي يحدث عندما لا تغطي الإيرادات العامة النفقات العامة بصفة مستمرة مما يؤدي الى عجزٍ مستمرٍ ، وسبب ذلك هو عدم توازن الجهاز المالي للدولة الناتج عن زيادة الإنفاق العام بمعدل اعلى من قدرة الاقتصاد القومي بجميع مصادره ، أي عدم قدرة الدخل القومي على تحمل الأعباء المالية بمختلف صورها ، وهو ما يدل أو يشير إلى وجود عيب أو خلل في الهيكل الاقتصادي بشكل عام ، أيّ قد لا يكون الإنفاق العام منتجاً ويعد هذا النوع من العجز أكثر خطورةً لعمق جذوره في مالية الدولة العامة.

ث - العجز المتراكم: إن نظرية العجز المتراكم تعتمد على فكرة السماح بوجود عجز في الموازنة

---

(١) سالم منال عبد الله ، العجز في الموازنة وأثارها ، جامعة عدن، كلية الاقتصاد ، ٢٠١١، ص١٢.

(٢)- صباح صابر محمد خوشناو ، تحليل وقياس اثر عجز الموازنة العامة وعرض النقود على المستوى العام للأسعار في العراق للمدة (١٩٨٨-٢٠١٧) ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد ١١، العدد٢٥ ، ٢٠١٩، ص٢٦-٢٧ .

العامة الحكومية أثناء أوقات الدورة الاقتصادية والركود الاقتصادي ، وذلك لغرض معالجة المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني وتقليل نسبة البطالة، وتفترض هذه النظرية بوجوب تقليل الضرائب وزيادة النفقات العامة ، واللجوء الى القروض لتغطية العجز الحاصل بسبب زيادة النفقات العامة إذ أن هذه الحالة ستؤدي الى زيادة الدخل لدى الأفراد، وبالتالي زيادة طلبهم على السلع والخدمات، وهذا قد يساهم في حل مشكلة البطالة من خلال زيادة النفقات العامة لزيادة الطلب.

ج - عجز الضعف وعجز القوة : ان هذا النوع يُعدُّ من الأنواع الجديدة للعجز المالي الحكومي ؛ لأن عجز الضعف يرتبط بضعف قدرة الإدارة الحكومية على توفير مصادر كافية من الإيرادات العامة من ناحية . ويرتبط بالإنفاق غير العقلاني للدولة من الناحية الأُخرى أما عجز القوة فإنه يحدث بسبب زيادة النفقات الحكومية سواء أكانت بشكل معونات أم مساعدات اقتصادية واجتماعية للأفراد والمشروعات والتي تهدف الى تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية ، والعمل على تخفيض نسبة البطالة ، وزيادة معدلات العمالة فضلاً عن زيادة معدلات النمو الإقتصادي .

ثانياً - أسباب عجز الموازنة العامة :

إنَّ الأسباب الرئيسة لحدوث العجز في الموازنة الحكومية يمكن تلخيصها الى ما يلي [١]:

أ - ازدياد احتياجات ومتطلبات المواطنين بسبب نمو السكان وارتفاع مستوى المعيشة .

ب - قلة الإيرادات العامة وزيادة النفقات.

ت - نقصٌ في مصادر التمويل ، وارتفاع في نسبة النفقات الجارية الى إجمالي النفقات العامة.

ث - وجود طابع التبذير والإسراف ، وعدم تجسيد فلسفة الترشيد في السياسة الإنفاقية للدولة فضلاً عن ضعف كفاءتها.

ج - انخفاض كفاءة تنفيذ المشاريع ، والمبالغ المصروفة بسبب تفشي حالات الفساد الحكومي.

ح - زيادة الأموال المصروفة على الأجهزة الأمنية ، والدفاعية بسبب الحروب والتهديدات الداخلية والخارجية.

خ - خطة الدولة، تحملُ سياسات خاطئة لمعالجة الأزمات الاقتصادية والسياسية فضلاً عن الظروف الطارئة.

د - ضعف النمو الاقتصادي و تقلص مداخيل الدولة.

ذ - إزدياد الإجور والرواتب بسبب ازدياد معدلات التضخم وارتفاع مستويات المعيشة .

ثالثاً - مصادر تمويل العجز :

في حالة مرور الدول بعجزٍ مالي في موازناتها فأنها تسعى لعلاج هذا العجز من خلال مصادر متعددة أولها مصادر داخلية متمثلة بالضرائب سواء أكان بزيادتها أم من خلال فرض ضرائب جديدة

(١) صباح صابر محمد خوشناو ، ص٢٧-٢٨ .

أو من خلال الإقتراض المحلي (الداخلي) أو التمويل بالعجز (اصدار كمية جديدة من النقود) الذي يُعدُّ الملجأ الأخير لتمويل هذا العجز ، كما يمكن تمويله عن طريق الإقتراض الخارجي (الإقتراض من المؤسسات الدولية أو من مصادر تجارية) وفيما يلي يمكن توضيح وإعطاء صورة لمصادر التمويل [١]:

أ - الضرائب: بإمكان الدولة أن تمول عجز موازنتها من خلال اللجوء إلى فرض ضرائب جديدة على الأفراد أو رفع نسبة الضريبة التي تم فرضها سابقا.

ب - الاقتراض: بإمكان الدولة عند تعرضها لعجز في موازنتها أن تستعين بالأفراد ، لتمويل هذا العجز ، حيث تقوم ببيع سندات حكومية وأذونات خزانة الى الجمهور للحصول على هذه الاموال ، لذا فأن تمويل العجز بهذه الوسيلة يُعدُّ تمويلاً مالياً بحتاً ، ولا يترتب عليه أية زيادة في عرض النقد في الأجل الطويل وأن استعمال هذه الوسيلة لتمويل عجز الموازنة سوف يقود إلى تخفيض حجم الأرصدة المعدة للاقتراض واللازمة لتمويل الاستثمار الخاص في الأجل القصير.

ت - الإصدار النقدي : في حال عدم استطاعة الدولة تمويل العجز عن طريق الضرائب أو الحصول على القروض العامة سواءً أكان من الجمهور او من الخارج وذلك من أجل تغطية نفقاتها والقيام ببعض الأعمال العامة فأنها تلجأ إلى الإصدار النقدي الجديد او ما يسمى (التمويل بالعجز) ، أي إصدار كمية جديدة من النقود تضاف إلى الكتلة النقدية المتداولة في البلد ، وهذا يؤثر على:

١. خفض قيمة العملة المحلية.
٢. تضخم في السوق .
٣. طرد الاستثمار الاجنبي .

المطلب الثالث - قياس أثر عجز الموازنة في بعض المتغيرات الاقتصادية

يُعدُّ الاقتصاد القياسي الأداة الاساسية التي تعطي للنظرية الاقتصادية محتواها التطبيقي لكي يتمكن الباحث من تقويم مكوناتها واختبار فرضياتها ، والتحقق من صحتها من خلال توصله الى نتائج أكثر منطقية وقبولاً في توضيح السلوك السائد للمتغيرات الاقتصادية ، كما أن هذه المرحلة تتطلب تحديد المتغيرات الإقتصادية التي ينبغي أن تدخلَ في النموذج القياسي ، وهي من أهم وأدق المراحل التي تتطلبها عملية بناء النموذج ؛ وذلك لأن إهمال أو إدخال بعض المتغيرات من والى النموذج سوف يجعل من صياغة الدوال الرياضية عملية غير موفقة وبالتالي عدم امكانية الاعتماد على أغلب طرائق الاقتصاد القياسي .

إنَّ دراستنا هذه نسعى من خلالها للتعرف على مدى تأثر المتغيرات الإقتصادية (الناتج المحلي الاجمالي، والرقم القياسي لأسعار المستهلك، وسعر الصرف) كمتغيرات تابعة للمتغير المستقل وهو (عجز الموازنة الحكومية) ، وقد جرى استخدام البرنامج الاحصائي spss في عملية التقدير ؛ لكونه

(١)- سلام كاظم شاني ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٣-٣٦ .

يقدم كافة التقديرات والاختبارات كما اعتمدت طريقة تحليل الإنحدار الخطي البسيط لتفسير أثر عجز الموازنة على هذه المتغيرات .

وقد توصلت الدراسة إلى ما يلي :

اولاً - أثر عجز الموازنة على الناتج المحلي الاجمالي:

أ - الناتج المحلي الإجمالي (GDP) :- إنّ الناتج المحلي الإجمالي يُعدُّ احد اهم المؤشرات الاقتصادية التي تقيس مستوى الاداء الإقتصادي الحقيقي للدولة ؛ لأنه يمثل مقدار السلع والخدمات التي يتم انتاجها في الدولة في زمن المعتاد لا يتجاوز السنة الواحدة ، وفيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي العراقي فإنهُ يستمد مقوماته من ثلاث مجاميع للقطاعات الإقتصادية وهي مجموعة قطاعات إلانتاج السلعي ، ومجموعة القطاعات التوزيعية، فضلا عن مجموعة القطاعات الخدمية [(١)].

ب - تقدير وتحليل أثر عجز الموازنة على الناتج المحلي الاجمالي.

حيث أن : عجز الموازنة = X ، الناتج المحلي الاجمالي = Y

$$Y = bo + b1X + u$$

على وفق الصيغة شبه اللوغاريتمية وبالاستناد الى البيانات في الجدول (١) العمود (٣) والجدول (٢) في العمود (١) في الملحق تم التوصل الى النتائج التالية:

جدول (١)

ANOVA[a]							
Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.	T	Sig
Regression	972885773057294.000	1	972885773057294.00	25.178	.000[b]	-3.981	0.001
Residual	540968849638745.300	14	38640632117053.234			5.018	0.000
Total	1513854622696039.200	15					
a. Dependent Variable: y			b. Predictors: (Constant), x				

Y: -60224205+10906022X+u

S.E: (15127375)(2173489)

t : (-3.981) (5.018)

Sig.t : (0.001) (0.000)

$r^2 = 0.80$, $r^{-2} = 0.64$, F= 25.178 , Sig.f : (0.000) ,D.W = 1.648

تدل نتائج الإختبارات الاحصائية بأنَّ المتغير المستقل (عجز الموازنة) له تأثير على المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) إذ أنَّ (r^2) يظهر أن 80% من التأثيرات على الناتج المحلي الإجمالي يفسرها المتغير المستقل(عجز الموازنة) وان 20% من التأثيرات تكون بفعل المتغيرات الأخرى عدا عجز الموازنة ، كما

(١) أحمد شهاب الحمداني وآخرون ، قياس اثر التغيرات في عرض النقد على الناتج المحلي الاجمالي العراقي للمدة 2005 – 2015 ، مجلة المنصور ، العدد ٣٠ ، ٢٠١٨ ، العراق ، ص٣ .

ان اختبار (t) يظهر أنه معنوي ومقبول لأنه عند درجة معنوية اقل من (0.05) ، وان اختبار (F) يبين ان معنوية المعادلة ككل مقبولة لأنه عند درجة معنوية اقل من (0.05) ، وهذا معناه أنَّ إنخفاض بمقدار وحدة واحدة في عجز الموازنة يؤدي الى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار(B1) (10906022) من الوحدات.

وعليه يتم رفض الفرضية القاضية بعدم وجود أثر للعجز المالي على الناتج المحلي الإجمالي .

ثانياً - اثر عجز الموازنة على الرقم القياسي لأسعار المستهلك:

أ - الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) : هو معيار يقيس معدل التغير عبر الزمن في اسعار السلع والخدمات التي يشتريها المستهلك حيث ان هذه التغيرات تؤثر على القوة الشرائية الحقيقية لدخول المستهلكين وعلى رفاهيتهم . كما يمكن اعتباره معيارا للمستوى العام للأسعار في دولة ما حيث تهتم الدول المختلفة بتوفير ارقاماً دقيقة معبرة لهذا المعيار لما له من مساس مباشر بمستوى معيشة الفرد ورفاهيته [١]، ومما لا شك فيه ولا جدال عليه أن الموازنة العامة ستشهد عجزاً مستمراً في حالة وجود التضخم وارتفاع المستوى العام للأسعار ، لأنه كلما ازدادت معدلات التضخم ازدادت النفقات العامة بمعدلات أسرع من الايرادات العامة، ويعزى ذلك كون أن الايرادات العامة بالقيم الاسمية تكون في المدى القصير ثابتة، ومن ثم تنخفض في مواجهة معدلات التضخم العالي، فضلاً عن ذلك فإن النفقات العامة يكون أكثرها بالقيم الحقيقية، مما يعني إن النفقات العامة بالقيم الاسمية يزداد مع زيادة الاسعار لاحقاً وان وجد توازن بين الايرادات والنفقات العامة في المدى الطويل، وبالتالي فإن الموازنة العامة ستشهد عجزاً في ظل وجود التضخم [٢].

ب - تقدير وتحليل اثر عجز الموازنة على الرقم القياسي لأسعار المستهلك حيث أن :

عجز الموازنة : X ، الرقم القياسي لأسعار المستهلك : Y

$$Y = bo + b1X + u$$

على وفق الصيغة الخطية وبالاستناد الى البيانات في الجدول(١) في العامودين (٤,١) في الملحق تم التوصل الى النتائج التالية .

جدول(2)

ANOVA[a]								
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.	T	sig
1	Regression	388713248.220	1	388713248.220	.020	.889[b]	2.696	0.017
	Residual	267259049283.780	14	19089932091.699			0.143	0.889
	Total	267647762532.00	15					
a. Dependent Variable: y b. Predictors: (Constant), x								

(١) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي الاحصائي ، تقرير الارقام القياسية لأسعار المستهلك لسنة ٢٠٢٠ ، ص٢.

(٢) أ.م.د.صباح صابر محمد خوشناو، مصدر سبق ذكره ،ص٣٠ .

$y = 173377 + 0.001X + u$

S.E: (64320) (0.004)

t : (2.696) (0.143)

$r^2 = 0.038$, $r^{-2} = 0.001$, $F = 0.020$, $D.W = 1.362$

تدل نتائج الاختبارات الاحصائية بأنَّ المتغير المستقل (عجز الموازنة) ليس له تأثير على المتغير التابع (الرقم القياسي لأسعار المستهلك) إذ أن (r^2) يظهر أن ٣٨% من التأثيرات على الرقم القياسي لأسعار المستهلك يفسرها عجز الموازنة ، وان ٦٢% من التأثيرات تكون بفعل المتغيرات الاخرى ، كما أن اختبار (t) يظهر أنه غير معنوي؛ لأنه عند درجة معنوية أكبر من (0.05) ، وان اختبار (F) كذلك غير معنوي ، لأنه عند درجة معنوية اكبر من (0.05).

وعليه يتم قبول الفرضية القاضية بعدم وجود اثر للعجز المالي على الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

ثالثاً - أثر عجز الموازنة على سعر الصرف:

سعر الصرف (EX) :- هو سعر وحدة واحدة من عملة معينة مقدرا بوحدات من عملة أجنبية أخرى ، كما ويعرف بأنه "عبارة عن قيمة العملة المحلية معبرا عنها بالنقد الأجنبي" ، وهناك نوعان من أسعار الصرف هما سعر الصرف الثابت وفي هذه الحالة تقوم الدولة بتحديد سعر صرف كل عملة أجنبية بوحدات العملة الداخلية ، وسعر الصرف الحر أو العائم الذي يحدده السوق من خلال تقاطع منحنى العرض والطلب على العملة [١].

أ - تقدير وتحليل أثر عجز الموازنة على سعر الصرف

حيث أن: عجز الموازنة : X ، سعر صرف الدولار : Y

$Y = bo + b1X + u$

على وفق الصيغة الخطية وبالاستناد الى البيانات في الجدول (١) في العامودين (٢,١) في الملحق تم التوصل الى النتائج التالية.

جدول (3)

ANOVA[a]								
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.	T	Slg
1	Regression	5606.152	1	5606.152	.510	.487[b]	26.60	٠,٠٠٠
	Residual	153961.286	14	10997.235			-0.714	٠,٤٨٧
	Total	159567.438	15					
a. Dependent Variable: y b. Predictors: (Constant), x								

$y = 1298.71 + -1.92X + u$

(١) صباح نوري عباس ، اثر التضخم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٥ (بحث تطبيقي) ، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد السابع عشر ، ٢٠٠٨ ،ص٦٤ .

S.E : (48.81) (0.000)

t : (26.60) (-0.714)

$r^2 = 0.18 , r^{-2} = 0.035 , F = 0.510 , D.W = 0.473$

تدل نتائج الاختبارات الاحصائية بأنَّ المتغير المستقل (عجز الموازنة) ليس له تأثير على المتغير التابع (سعر الصرف الموازي) إذ أن (r^2) يظهر أن ١٨% من التأثيرات على سعر الصرف الموازي يفسرها عجز الموازنة ، وان ٨٢% من التأثيرات تكون بفعل المتغيرات الاخرى عدا سعر الصرف ، كما ان اختبار (t) يظهر أنه غير معنوي وغير مقبول لأنه عند درجة معنوية اكبر من (0.05) ، وان اختبار (F) كذلك غير معنوي لأنه عند درجة معنوية اكبر من (0.05) .

وعليه يتم قبول الفرضية القاضية بعدم وجود أثر للعجز المالي سعر الصرف .

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً - الاستنتاجات:

أ - رفض الفرضية القائلة أن العجز لا يؤثرُ على الناتج المحلي الإجمالي وقبول الفرضية البديلة.

ب - ليس هناك أثر لعجز الموازنة على كل من الرقم القياسي لأسعار المستهلك وسعر الصرف اي قبول فرضية العدم.

ت - إنَّ حالة الموازنة في الإقتصاد العراقي مرتبطة بشكل مباشر بإيرادات الصادرات النفطية والتي تُحدد اعتمادا على كمية الإنتاج المحلي وأسعار النفط العالمية لذلك فإن أيَّ تغيرٍ في هذين العاملين سينعكس مباشرةً على الموازنة الحكومية .

ثانياً - المقترحات:

أ - تقليل العجز في الموازنة الحكومية من خلال محاولة تقليل الإنفاق العام ، وزيادة الايرادات العامة ولاسيما الايرادات المباشرة.

ب - نوجيه الإنفاق الحكومي إلى المشاريع الاستثمارية المدرة للدخل ومحاولة تغطية العجز في الموازنة من إيرادات هذه المشاريع.

ت - استغلال القروض الداخلية والخارجية في انشاء مشاريع استثمارية بهدف رفع مستوى الناتج المحلي والدخل القومي بدلاً من استخدامها في الاستهلاك وبالتالي زيادة الإيرادات الضريبية لتخفيض نسبة العجز في الموازنة .

المصادر

١. أحمد شهاب الحمداني وآخرون ، قياس اثر التغيرات في عرض النقد على الناتج المحلي الاجمالي العراقي للمدة 2005 – 2015 ، مجلة المنصور ، العدد ٣٠ ، ٢٠١٨ ، العراق.

٢. جمال العمارة ، أساسيات الموازنة العامة للدولة، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2000.

٣. حياة بن إسماعيل : تطوير إيرادات الموازنة العامة للدولة (دراسة نظرية) ، القاهرة، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، ط1 ، ٢٠٠٩ .

٤. رمزي زكي، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة للدولة في دول العالم الثالث، سينا للنشر، القاهرة ،1992.

٥. زهرة خضير عباس العبيدي ، تحليل أسس تبويب استخدامات الموازنة العامة ومواردها دراسة تطبيقية على موازنة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – مركز الوزارة ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ .

٦. سالم منال عبد الله، العجز في الموازنة وأثارها ، جامعة عدن، كلية الاقتصاد ، ٢٠١١ .

٧. سلام كاظم شاني، تحليل العلاقة بين الموازنة العامة والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة ١٩٨٨-٢٠٠٩ ، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء، ٢٠١١ .

٨. صباح صابر محمد خوشناو ، تحليل وقياس اثر عجز الموازنة العامة وعرض النقود على المستوى العام للأسعار في العراق للمدة (١٩٨٨-٢٠١٧) ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد ١١، العدد٢٥ ، ٢٠١٩ .

٩. صباح نوري عباس ، اثر التضخم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٥ (بحث تطبيقي) ، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد السابع عشر ، ٢٠٠٨ .

١٠. عادل احمد حشيش – اساسيات المالية العامة،دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ، ١٩٩٦.

١١. محمد شاكر عصفور ، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة، الأردن، الطبعة الرابعة، 2012.

١٢. منشورات وازرة المالية ، قانون أصول المحاسبات العامة العراقي– رقم ٢٨ لسنة ١٩٤٠ المعدل..

١٣. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي الاحصائي ، تقرير الارقام القياسية لأسعار المستهلك لسنة ٢٠٢٠ .

الملاحق

جدول(١)

بيانات عن بعض المتغيرات الاقتصادية للاقتصاد العراقي للمدة من (٢٠٠٤-٢٠١٩)

السنوات	عجز الموازنة (مليون دينار) (١)	سعر الصرف الموازي (٢)	الناتج المحلي الاجمالي (مليون دينار) (٣)	الرقم القياسي لأسعار المستهلك (٤)
2004	865248	١٤٥٣	101,845,262	٨٨١٥,٦
2005	14127715	١٤٧٢	103,551,403	١٢٠٧٣,٨
2006	10986566	١٤٧٥	109,389,941	١٨٥٠٠,٨
2007	15568219	١٢٦٧	111,455,813	٢٤٢٠٥,٥
2008	20848807	١٢٠٣	120,626,517	٢٤٨٥١,٣
2009	2642328	١١٨٢	124,702,075	٢٤١٥٥,١
2010	44022	١١٨٥	132,687,029	٢٤٧٤٨,٥
2011	30049726	١١٩٦	142,700,217	٢٦١٣٣,٣
2012	29442441	١٢٣٣	162,587,533	٢٧٧١٦
2013	-5287480	١٢٣٢	174,990,175	٢٨٢٣,٣
2014	-7863671	١٢١٤	178,951,407	٢٨٨٦٣,٤
2015	-25414056	١٢٤٧	183,616,252	٢٩٢٧٨,٨
2016	-24284919	١٣٠٣	208,932,110	2,950
2017	-21659739	١٢٥١	205,130,067	13,787
2018	-12514516	1,195	210,532,887	115,437
2019	-22873365	1,201	225,058,368	493,536

المصدر: المصرف المركزي العراقي ، مديرية الإحصاء والأبحاث العامة ، البيانات الاقتصادية والإحصائية ، على موقعه الإلكتروني

بيانات لوغاريتمية عن بعض المتغيرات الاقتصادية للاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩)

السنوات	عجز الموازنة (١)	سعر الصرف (٢)	الناتج المحلي الاجمالي (٣)	الرقم القياسي لأسعار المستهلك (٤)
2004	٥,٩٣	3.16	٨,٠٠	3.94
2005	٧,١٥	3.17	٨,٠١	4.08
2006	٧,٠٤	3.17	٨,٠٣	4.26
2007	٧,١٩	3.10	٨,٠٤	4.38
2008	٧,٣١	3.08	٨,٠٨	4.39
2009	٦,٤٢	3.07	٨,٠٩	4.38
2010	٤,٦٤	3.07	٨,١٢	4.39
2011	٧,٤٧	3.08	٨,١٥	4.41
2012	٧,٤٦	3.09	٨,٢١	4.44
2013	٦,٧٢	3.09	٨,٢٤	3.45
2014	٦,٨٩	3.08	٨,٢٥	4.46
2015	٧,٤٠	3.10	٨,٢٦	4.46
2016	٧,٣٨	٣,١١	٨,٣٢	3.46
2017	٧,٣٣	٣,٠٩	٨,٣١	4.13
2018	٧,٠٩	٣,٠٧	٨,٣٢	5.06
2019	٧,٣٥	٣,٠٨	٨,٣٥	5.69